### دعا في ندوته النسائية إلى إصدار مرسوم ضرورة لتغيير المواعيد

# الزلزلة: تعديل أوقات الاقتراع مهم لضمان مشاركة الناخبين في رمضان

أكد عضو المجلس المبطل دستوريا د.يوسف الزلزلة ان قرار المحكمة الدستورية بحل المجلس وتحصين الصوت الواحد كان احد السيناريوهات المتوقعة، لافتا الى ان هذا القرار جاء دستوريا مئة بالمئة، مبنيا على مواد الدستور التي تتضمن ارجاء مواد الدستور والمراسيم للمحكمة الدستورية للبت فيها، مشددا على ان قرار المحكمة ليس قرارا سياسيا وانما هو دستوري مبني على حجج وبراهين ساطعة رغم ادعاءات المعارضين الذين يدعون زورا وبهتانا ان القرار سياسي.

جاء ذلك خلال الندوة النسائية التي اقامها الزلزلة لنساء دائرته للحديث عن حكم المحكمة الدستورية والانتخابات القادمة بديوانه الكائن بمنطقة الدسمة مساء اول من امس.

واضاف الزلزلة انه يجب علينا التصديق والايمان بقرار المحكمة الدستورية اذا كنا نؤمن بنزاهة القضاء الكويتي قائلا انه اذا كان هناك خاسر فنحن النواب الخاسرون الا اننا لا نملك سوى السمع والطاعة لأحكام القضاء.

ورأى ان افضل وقت للانتخابات هو النصف الاول من شهر رمضان المبارك ليتمكن المواطنون من المشاركة قبل الاعتكاف والانشغال بالعشر الأواخر من الشهر المبارك أو السفر لقضاء عطلة عيد الفطر خارج البلاد لافتا الى ان هذا المقترح قد نال اعجاب الكثيرين ممن اجمعوا على انه الوقت الانسب لافتا إلى أن الحكومة تميل إلى هذا الاقتراح.

واشار الى انه في حال تنفيذ هذا المقترح وتحديد الانتخابات في النصف الاول من شهر رمضان فان المشكلة والعقبة ستكون في قانون الاقتراع الذي ينص على ضرورة فتح وقت الاقتراع من الساعة 8 ص8- وهو ما لن يتحمله احد وقد يودي بالعديد من الاصوات التي لن تذهب في حر النهار وتنشغل بالعبادة مع حلول المغرب، موضحا ان الحل الامثل في مثل تلك الظروف هو بيد سمو الأمير بإصدار مرسوم ضرورة بتعديل اوقات الاقتراع لتصبح من 8م وحتى 8 ص مؤكدا على ان هذا المرسوم مبرر ولن يواجه اي عقبة او مشكلة قانونية

وتوقع الزلزلة ان تكون الانتخابات سابقة اولى من نوعها من حيث الاقبال مشيرا الى ان المشاركة ستكون كبيرة جدا خاصة أن التحالف والسلف وبعض القوى أعلنت المشاركة وان كان المعارضون والمتمثلون في حدس والمنبر الديمقراطي قد وعدوا بالمقاطعة الا ان ذلك لن يؤثر في همة المواطن الكويتي الواعي، لافتا إلى ان بعض النواب السابقين لن يرشحوا انفسهم، مؤكدا خلوهم ما يرشحون ما نبيهم فالمشهد السياسي بدونهم أفضل.

وفي ذات السياق اكد على ان مرسوم الصوت الواحد انقذ البلاد والعباد من ازمة كانت ستعصف بنا موضحا ان الكويت كانت على اعتاب أزمة كبيرة وكانت متجهه إلى بئر عميق تجسد في الاعتصامات والاضرابات التي اجتاحت البلد قبل مجيئ هذا المجلس الذي اثبت وجوده بالتصدي لتلك المخاطر التي هددت الامن والاستقرار والمصالح.

واردف ان الفترة المقبلة ستشهد استقرارا سياسيا عقب الانتخابات والتي ستنعكس على المواطن الذي سينسى مع الوقت تلك المهاترات السياسية ويتفرغ للتفكير في مصالح الكويت التي تحتاج لشخصيات مميزة باداء مميز وقوانين وتشريعات محددة ومنظمة لتواكب الكويت التطور والتنمية المنشودة.

وفي رسالة وجهها للشعب الكويتي كفانا تراجعا وتاخرا ولنتفرغ للتطوير ليس بالبنيان بل بالنفوس المستقرة القادرة على الابداع والانتاج لنلحق بركب الدول المتقدمة كدولة متحضرة تحكمها قوانين وليس بها تجاوزات مؤكدا أن قوانين المرور الجديدة يجب تعميمها على كافة المجالات فكل من يخالف في أي جهة حكومية يجب أن يحاسب.

وتطرق الزلزلة إلى خطاب صاحب السمو موضحا ان الخطاب جاء وافيا كافيا لناخذ منه الخطوط العريضة ونرسم خارطة الطريق والخطة الاستراتيجية للبلد التي نسير على خطاها للعمل على احترام القوانين ونبذ الطائفية والقبلية والعنصرية وكل ما من شانه ان يزرع الفرقة والتناحر بين الكويتين مشيدا بخطاب سمو الامير الذي جاء عقب حكم الدستورية ليبين للكويتين كيفية حماية بلدهم والوقوف جنبا الى جنب للوصول بالكويت في مصاف الدول المتقدمة.

ومن جهة اخرى اكد الزلزلة على اننا ان اردنا الوصول بالكويت لبر الامان لابد من الجمع ما بين مجلس قادر وحكومة قوية ولذلك نحتاج لرئيس وزراء قادر على حسن اختيار اعضاء الحكومة من الوزراء بعيدا عن الطائفية والشخصانيه وبعيدا عن حسابات التوازن الاجتماعي لتفادي التجاوزات التي كانت تحدث سابقا من نفش للجرائم بمختلف انواعها دون الوصول للمسؤول او الاعلان عن التفاصيل بشفافية ومصداقية، منتقدا أن الحكومة لا تحرك ساكنا ولا تصدر أي بيانات بخصوص طمأنة الناس عند حدوث أي قضية تشغلهم.

واضاف أن معدل الجريمة ارتفع، فليس معقولا ان تشهد جامعة الشدادية حرائق متكررة، كل يوم حريق والحكومة صامتة لا تصدر أي تصريح ناهيك عن السكون الذي تعيشه الحكومة دون أي تطور أو تجديد او المضي قدما في مخططات التنمية والقوانين التي يشرعها المجلس معللا سبب تاخر الكويت بانعدام التوافق والتنسيق بين الحكومة والمجلس بحيث تتقاعس الحكومة عن اداء واجبها، متهما الحكومة بانها تاخرت عن مواكبة انجازات المجلس الأخير، كما انها كانت السبب وراء الأزمات مع المجالس السابقة بسبب بانها لم تحقق أي انجاز في جميع المجالات وكانت صفرا في كل شيء.

وقال ان المجلس قام بما عليه وشرع عددا من القوانين لكن معظم القوانين الان في مهب الريح لأن الحكومة لم تقم بما عليها من نشرها في الجريدة الرسمية لتكون نافذة، ولذلك فالبكاء الان على رأس الميت، ولا طبنا ولا غدا الشر بسبب التقاعس الحكومي.

وطالب الزلزلة رئيس الوزراء المقبل أيا كان بان يختار وزراء كفاءة حتى يكون الفريق الحكومي قادر على الانجاز، لافتا إلى ان كل أسباب الفشل والتقاعس التي مرت بهما البلاد كانت حكومية ولم تكن من البرلمان.

وشدد الزلزلة ان هذه الحكومة يجب ألا تستمر، ويجب اختيار حكومة كفاءة، مع ضرورة مشاركة مجموع من اعضاء مجلس الامة الجديد في التشكيل الحكومي وعدم الاعتماد على وزير واحد فقط بحيث يتراوح عدد الوزراء النواب ما بين 4-6 يتم اختيارهم من الشخصيات المخضرمين سياسيا وفق قدراتهم وخبراتهم وتجاربهم في العمل السياسي مشددا على حسن اختيارهم لانهم سيكونون اداة التنسيق بين المجلس والحكومة لتحقيق التناغم والتوافق بين كلا الطرفين لتحقيق الصالح للبلاد والعباد.

وقال ان اعتماد الحكومة على اختيار نائب واحد كمحلل يجب أن ينتهي وان يكون هناك توجه جديد لاختيار عدد من النواب في التشكيل الحكومي، مؤكدا ان الوزيرة ذكرى الرشيد لم تنجح في حل أي أزمة بين السلطتين كونها جديدة على البرلمان وليس لديها الخبرة التي تمكنها من ذلك.

وقال ان اختيار رئيس الوزراء هو حق لسمو الأمير وحده لكن يبقى على رئيس الوزراء اختيار أعضاء الحكومة بعيدا عن المحاصصة لأن هذه الحسبات ثبت فشلها ولم نستطع الارتقاء سلمة واحدة، لافتا إلى أن مجلس الصوت الواحد المقبل سيحقق الاستقرار كما حققه مجلس الصوت الواحد المبطل حيث غاب عن المشهد السياسي المؤزمين والذين كانوا يتسابقون في الصراخ، متمنيا أن تشهد المرحلة المقبلة انجازات ترتقي بالبلد.

يوسف الزلزلة متحدثا

جانب من الحضور خلال الندوة

**المعارضون يدَّعون زوراً وبهتاناً أن قرار «الدستورية» سياسي رغم البراهين التي قدمتها المحكمة**

## الكويت كانت على أعتاب أزمة كبيرة ومرسوم الصوت الواحد أنقذ البلاد والعباد منها

### حكم «الدستورية» بسط يد المحكمة على كل المراسيم الاستثنائية

# المنبر الديمقراطي: نحتاج إلى نظام انتخابي يعتمد على القوائم الانتخابية والأغلبية النسبية

أكد المنبر الديمقراطي الكويتي على ضرورة إيجاد نظام انتخابي متوازن لتلافي عيوب ومثالب النظام الحالي من خلال نظام يعتمد على القوائم الانتخابية والأغلبية النسبية يكون داعما للتطور الديمقراطي السليم الذي ينشده الجميع، مبينا أن حكم المحكمة الدستورية لم ينه حالة الصراع السياسي الدائر في البلد، وإن حسم الموضوع من الناحية القانونية برفض الطعن بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم 20 لسنة 2012، المعروف بمرسوم الصوت الواحد، إلا أن الجدل السياسي لايزال قائما، وآثار المرسوم وتبعاته على المجتمع الكويتي لاتزال مستمرة.

وأوضح المنبر في بيان له أمس، أن حكم المحكمة الدستورية المشار إليه قد حمل في طياته جوانب إيجابية تتمثل في الإقرار ببسط يد المحكمة الدستورية على كل المراسيم التي تصدر وفق استثناء الضرورة بمقتضى المادة 71 من الدستور وإخضاعها لرقابتها للتأكد من سلامتها، وهو ما يعد مكسباً دستورياً وشعبياً مهماً، فإنه في المقابل يرى أن المحكمة الدستورية لم تمارس رقابة عميقة على موضوع «الضرورة» عندما أخذت وأعملت بمبدأ الحد الأدنى في الرقابة على مرسوم الصوت الواحد.

وأشار البيان إلى ذهاب المحكمة الدستورية في حكمها المشار إليه الى التوسع في مفهوم الضرورة فيما يخص المرسوم بقانون الخاص بـ«الصوت الواحد»، وأصبغت عليه الصفة الدستورية الشرعية، في حين أنها تشددت في «الضرورة» ذاتها عندما تعلق الأمر بالمرسوم بقانون رقم 21 لسنة 2012 الخاص بإنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات، وأقرت انتفاء حالة «الضرورة» عليه، والذي على أثره تم إبطال العملية الانتخابية التي أجريت في الأول من ديسمبر 2012 وما ترتب عليها من آثار.

وقال المنبر إنه يكن كل التقدير واحترام لحكم المحكمة الدستورية «إلا أن أحكامه تظل قابلة للنقد والنقاش الموضوعي، ومن المؤكد النقد السياسي أيضا، ويرى أن حكم المحكمة الدستورية لم يكن مثاليا في معالجة الوضع الحالي وجاء بصيغة أقرب نحو مواءمة سياسية محددة».

**المحكمة لم تمارس رقابة عميقة على موضوع «الضرورة» عندما أعملت مبدأ الحد الأدنى للرقابة**

**الحكم حسم الموضوع قانونياً برفض الطعن بعدم دستورية مرسوم «الصوت الواحد»**

المنبر الديمقراطي الكويتي
Kuwait Democratic Forum
شعار المنبر الديمقراطي

### الخيار الأفضل لتغيير نظام الصوت الواحد يكون عن طريق مجلس الأمة

# العدساني: سأخوض الانتخابات احتراماً لدولة القانون

رياض العدساني

أعلن عضو المجلس المبطل رياض العدساني انه سيخوض الانتخابات النيابية المقبلة احتراما لدولة القانون والمؤسسات والتزاما بما اعلنه سابقا، بعد ان حكمت المحكمة الدستورية بدستورية مرسوم الصوت الواحد، مشددا على ان الخيار الافضل لتغييره هو مجلس الأمة.

وقال العدساني في تصريح له «ملتزم بما ذكرته قبل انتخابات المجلس المبطل وتحديدا في شهر نوفمبر الماضي، بانني سأترشح في الانتخابات اذا اثبت القضاء دستورية مرسوم الصوت الواحد».

واضاف: تقدمت بطعن أمام المحكمة الدستورية في الصوت الواحد، وترافعت بنفسي مرتين أمامها متمسكا بالمادة 79 من الدستور، التي تنص على انه لايصدر قانون الا من خلال مجلس الامة ويصدق عليه الأمير، وبالنهاية حكم القضاء بدستورية الصوت الواحد، وابطال المجلس الذي انتخب عن طريقه لعدم توافر ضرورة في مرسوم انشاء اللجنة العليا للانتخابات.

وتابع العدساني: احتراما لدولة القانون والمؤسسات وقبولي للحكم وخاصة وانني تقدمت بطعن حول هذا المرسوم ساخوض الانتخابات المقبلة، مشددا على انه مازال عند رأيه بان الصوت الواحد يعزز الطائفية والقبلية والعنصرية.

وأكد انه بعد حكم المحكمة الدستورية فان الخيار الافضل لتغيير نظام الصوت الواحد يكون عن طريق مجلس الأمة، مطالبا الحكومة بتنفيذ ما جاء في حكم المحكمة الدستورية، وأن تكون جميع الاجراءات القادمة وفق القانون وخالية من المخالفات الدستورية، خاصة أن الحكومة لاتجيد صياغة المراسيم، وتسببت في ابطال مجلسين متتاليين.

### استمرار النزاع والانقسام يهدد التنمية ويضرب الأمن الداخلي

# الميثاق الوطني: خوض الانتخابات الخيار الأفضل للخروج من الحالة الراهنة

**المواقف المخالفة للأحكام تبقى مجرد آراء لا ينبغي أن تتحول إلى أداة لهز الثقة**

**الحل المتكرر للبرلمان يهز ثقة الناخب ويضرب العملية الديمقراطية في مقتل**

أكد تجمع الميثاق الوطني أن السلطة القضائية هي الملاذ الأخير لدولة المؤسسات الدستورية، مبينا انه إذا وجدت آراء ومواقف مخالفة للقضاء تبقى مجرد رأي لا ينبغي أن يتحول إلى أداة لهز الثقة في حكم المحكمة الدستورية الحاسم في شأن مرسوم الصوت الواحد الانتخابي.

وشدد التجمع في بيان له على أصحاب الرأي المخالف بضرورة السعي للعمل البرلماني وخوض غمار تعديل القوانين ذات الصلة بالانتخابات بحسب ما ترى الأكثرية صلاحيته للبلاد، لافتا إلى أن القول بغير ذلك يعني استمرار البلاد في النزاع والانقسام المجتمعي مما يهدد مرة أخرى التنمية بالتوقف ويصيب الأمن الداخلي بالخلل. وقال إنه ما ينبغي الالتفات إليه باهمية بالغة العيوب الإجرائية المتكررة التي شابت العمليتين الانتخابيتين وأدتا إلى إبطال مجلسين برلمانيين متواليين، مبينا أن هذه العيوب يتحملها الجهاز القانوني المعاون للقرار الرسمي للدولة، وهي مسؤولية تفترض أن تفوض إلى تعويض أدبي ومادي لكل المتضررين منها، مضيفا: والأخطر من ذلك أن تؤدي إلى اهتزاز ثقة المواطن بالاجراءات القانونية ومدى صحتها وسلامتها في ترتيب الحقوق والتكاليف العامة، ومدى الإحباط الذي يصيب المرشح والناخب، وهو كله يمثل خطأ جسيم لا يتلاءم مع تجربة الكويت العريقة في الديمقراطية والعمل البرلماني.

تجمع الميثاق الوطني
الميثاق
شعار تجمع الميثاق

# العرف: مجلس الصوت الواحد حقق إنجازات تاريخية

مبارك العرف

حث النائب المبطل مبارك العرف الحكومة على حسم ما يشاع حول دستورية عودة مجلس 2009 من عدمه، خاصة في ظل الانقسام الدستوري والقانوني حول هذا الموضوع. وشدد العرف في تصريح للصحافيين على ضرورة اصدار مرسوم الدعوة الى الانتخابات خلال المدة القانونية التي هي «60» يوما من نشر قرار المحكمة الدستورية في الجريدة الرسمية، مشيرا الى ان اي مماطلة في إرجاء اصدار مرسوم الدعوة هو زيادة الشك بوجود تسوية سياسية لتعديل قانون الانتخاب الى الصوتين. وقال العرف: ما ذنب كل شخص آمن بالصوت الواحد واستجاب لتوجيهات سمو الأمير في المشاركة في انتخابات «الصوت الواحد» وتداعى الى تغليب مصلحة الوطن عن اي مصلحة اخرى بأن يكون فريسة للتسويات السياسية التي كثر الحديث عنها خلال اليومين الماضيين. وأكد ان جميع نواب المجلس المبطل وغيرهم الكثيرين تداعوا الى المشاركة في انتخابات مجلس الصوت الواحد ايمانا منهم بالوضع السياسي الذي تمر به الكويت وانه المنعطف السياسي الأهم في التاريخ الكويتي الذي سينتقل بالبلد من حالة اللااستقرار الى حالة الاستقرار.